(المستخلص)

الاختصاص التمييزي يعني تدقيق الأحكام والقرارات القضائية ومن ثم تصديقها ان كانت موافقة للقانون او نقضها وإعادة أوراق الدعوى الى المحكمة التي أصدرت الحكم المطعون فيه إن كان الحكم او القرار الصادر منها مخالفاً للقانون، والاختصاص التمييزي طريق من طرق الطعن غير الاعتيادية لأنه غير جائز إلا بالنسبة لأحكام معينة وفي أحوال خاصة ، كما ان الجهة المختصة بنظره هي التي تتربع على قمة الهرم القانوني او القضائي .

وهنالك شروط يجب توافرها ابتداءاً من لحظة صدور الحكم وانتهاءً بلحظة تقديم الطلب القضائي الخاص بالطعن التمييزي كي تنشأ خصومة الطعن صحيحة وتلتزم محكمة الطعن بالفصل فيها وبعكسه سيواجه الطعن فيها اجراءات معينة يترتب عليها عدم القبول او الرد ، وكذلك لابد من عرض أية دعوى على القاضي سواء كانت إدارية أو مدنية وسواء كانت دعوى ابتدائية او تمييز لابد من توافر أسباب لعرضها قد تكون مخالفة الحكم للقانون او الخطأ في تطبيقه والعيب في تأويله او لمخالفة قواعد الاجراءات الاصولية المؤثرة في الحكم اما بالنسبة لإجراءات الطعن التمييزي وآثاره على الحكم المطعون فيه .

فان العمل الإجرائي هو العمل الذي يرتب عليه القانون اثراً ، أي اثر في استثناء الخصومة او السير فيها او تعديلها او انقضائها ،وحسبما سار عليه العمل في قانون المرافعات من القاعدة التي تقضي بعلنية إجراءات المرافعات ، وبضرورة توفر علم باقي الأطراف بما قدم من أوراق وطلبات او دفوع او طعون ،أما بالنسبة للآثار فيترتب على الطعن تمييزا آثار بصورة مؤقته اودائمة توثر على الحكم دون غيره من الأعمال القانونية .

أهمية الموضوع يكمن في ان موضوع الطعن تمييزاً في أحكام القضاء الإداري في العراق يعدّ من الأمور التي تشكل أهمية كبيرة خاصة في المجال القضائي ، لأن القانون الإداري هو قانون قضائي أي تَكوَّن على يد القضاء فيما يصدر عنه من أحكام في المنازعات المعروضة عليه ، وهو بذلك لم يتميز بأحكامه عن أحكام القانون الخاص ولم تتكون له ذاتية مستقلة إلاّ على يد القضاء الإداري في أعلى هيئاته أو مراجع الطعن فيه ، ولهذا وُصِف القضاء الإداري بأنه قضاء إنشائي ، ومن خلال ذلك يتضح لنا أهمية الموضوع وخاصة في الحلول التي تنتهي إليها محاكم الطعن في القضاء الإداري العراقي إذ أنها ستكون عاملا رئيساً في بناء واستقلال قواعد القانون الإداري الموضوعية والإجرائية على حد سواء .

سنقسم الدراسة إلى مبحث تمهيدي وفصلين. وسنتناول في المبحث التمهيدي التطور التاريخي للمحكمة الإدارية العليا في العراق وكيفية تشكيلها ،أما الفصل الأول : سيكرس إلى شروط واسباب الطعن التميزي الإداري ،أما عن الفصل الثاني : سنسلط الضوء فيه على إجراءات الطعن التميزي الإداري وآثاره ، ثم نختتم هذه الرسالة بخاتمة نعرض فيها ما توصلنا اليه من نتائج وتوصيات.